اصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا

د. علي ابوبكر نورالدين استاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها

الخلاصة

فى هذه الورقة تم تسليط الضوء على اهم سياسات الاصلاح التي تم اتخاذها فى مجال القطاع المصرفى في ليبيا خلال الفترة 1963– 2017. وبيان اثر تلك السياسات على اداء المصارف بمفهومه الواسع في مجال جذب الودائع ومنح القروض، حيث اشارت نتائج التحليل الى وجود تأثير ايجابي لسياسات الاصلاح المصرفية تحسين مستوى اداء المصارف من حيث جذب المزيد من الموارد المالية ومنح المزيد من القروض، الى ان تلك الاصلاحات لم تكون بشكل المطلوب بسبب استمرار هيمنة مصارف القطاع العام على السوق المصرفي في ليبيا، الامر الذى انعكس بشكل سلبى على مستوى جودة واسعار الخدمات المصرفية وصعف الثقة في الجهاز المصرفي هو ما يمكن استنتاجه من خلال ارتفاع نسبة التفضيل النقدى.

1– المقدمة.

يلعب الجهاز المصرفي دور كبير في اقتصاد اي دولة من دول العالم وذلك من خلال جمع المدخرات من جميع القطاعات المكونة للاقتصاد (افراد، شركات، حكومة) واعادة منحها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية لجميع تلك القطاعات، الجهاز المصرفي يلعب دور الوساطة ما بين وحدات الفائض (المدخرين) ووحدات العجز (المقترضين). فأهمية الجهاز المصرفي تمكن في قدرته على حشد المدخرات وتوجيها نحو تمويل القطاعات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية التي بدورها تساهم بشكل ايجابي في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي يكون لها بالغ الاثر في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوي المعيشة والرفاهية للمجتمع ككل.

غير ان نجاح الجهاز المصرفي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومستوي الرفاهية للمجتمع مرهون بقدرته على التطور ومواكبة التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي، من حيث التشريعات القانونية التي تنظم عمل المصارف، التطورات التكنولوجية، الاشراف والرقابة والحوكمة التي تضبط وتنظم وتتابع سير عمل المصارف، بالإضافة الى تنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب العاملين بها ومنحهم الحوافز المادية على اساس الكفاءة للرفع من مستوى ادائهم واداء المصرف ككل.

من خلال ما تقدم يمكن القول بان الجهاز المصرفي يلعب دور مهم ومحوري في الاقتصاد، وان هذا الدور يكون له الاثر الايجابي في حال ما اتسمت المصارف بقدرتها على التطور ومواكبه كل ما هو حديث في مجال العمل المصرفي. وتأسيسا على ذلك الكثير من الباحثين في مجال التمويل والمصارف والاقتصاد اختبروا العلاقة ما بين تطور القطاع المالي والذي يعتبر الجهاز المصرفي احد مكونته والنمو الاقتصادي. في حين البعض الاخر من الباحثين ركزوا على اصلاح الجهاز المصرفي كأساس لتطوير القطاع المالي.

فيما يتعلق بالأثر الايجابي للجهاز المصرفي على الوضع الاقتصادي بصفة عامة فقد اشارت نتائج بعض الدراسات الى ان الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التطور المالي تحقق نموا اسرع من غيرها بمقدار 0.7 نقطة مئوية سنويا (كرين ، وآخرون، 2003). اما فيما يخص تأثير اصلاح الجهاز المصرفي على تطور القطاع المالي فقدت اشارت نتائج الدراسات التطبيقية الي ان الدول النامية التي طبقت سياسات اصلاح النظام المالي لديها بشكل اكثر وضوحا وشفافية تحسن وضع المنافسة فيها بشكل كبير ما بين المصارف في مجال تقديم افضل الخدمات لزبائنها وبأفضل الاسعار مقارنة

بالدول النامية الأخرى التي لم تلتزم بمبدأ الشفافية عند تطبيقها لسياسات اصلاح انظمتها المالية (Moyo, et al., 2014).

نتائج الدراسات التطبيقية تؤكد الاساس النظري للتأثير الايجابي لإصلاح الجهاز المصرفي على تطور القطاع المالي وكذلك التأثير الايجابي للتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي' هو ما يدل على الاثر الايجابي للإصلاح الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تطور القطاع المالي.

واستنادا على ذلك قامت العديد من الدول النامية بأجراء العديد من الاصلاحات للقطاع المصرفي وذلك ضمن مجموعة من الخطوات وهي تحرير القطاع المالي' خصخصة المصارف العامة' السماح بفتح فروع ووكالات للمصارف الاجنبية والشراكة ما بين المصارف المحلية والاجنبية.

في ليبيا التي يرجع فيها تاريخ العمل المصرفي الى حوالى منتصف القرن التاسع عشر' عندما انشئ اول مصرف زراعي بطرابلس عام 1851 (مصرف ليبيا المركزى، 2000)' لا يزال تصنيف تطور القطاع المالي الذى يعتمد في الاساس على الجهاز المصرفي فقط نظرا لحداثة وصغر وعدم كفاءة وفعالية سوق الاوراق المالية فيها ضمن فئة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقل تطورا (كرين ، وآخرون، 2003) كما موضح في جدول رقم(1) المبين ادناه.

جدول رقم (1) يوضح مستوى التطور المالي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	ايران
الاردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتان	سوريا
عمان	المغرب	اليمن
قطر	باكستان	
السعودية	تونس	
الامارات		

المصدر: كرين' واخرون'2003 التطور المالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. صندوق النقد الدولي.

وذلك بالرغم من صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ليعطي مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية صلاحيات اوسع في القيام بالأعمال المنوطة بها ولمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية الدولية (مصرف ليبيا المركزى، 2000). وقانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف الذى اعطى المزيد من الصلاحيات لمصرف ليبيا المركزي فيما يخص السياسة النقدية وتنظيم عمل الجهاز المصرفي والسماح له بمنح الاذن للقطاع الخاص لمزاولة الاعمال المصرفية والدخول في شراكات مع المستثمرين الاجانب والمصارف الاجنبية' كما نص القانون على منح مصرف ليبيا المركزي سلطة منح التراخيص للمصارف الاجنبية لفتح فروع ووكالات ومكاتب تمثيل لها في ليبيا (مؤتمر الشعب العام، 2005)' وذلك بهدف زيادة التنافسية داخل القطاع المصرفي ليبيا وتحسين مستوي جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية الليبية لتواكب مستوى جودة الخدمات المصرفية للمصارف الاجنبية والتي بطبيعة الحال تتفوق على مثيلتها من المصارف التجارية الليبية.

على ضوء ما تقدم فان هذه الورقة تهدف في الاساس الى الاجابة على التساؤلات التالية وهي.

ماهي الخطوات ولإجراءات التي تم اتخاذها لإصلاح ولتطوير الجهاز المصرفي في ليبيا؟

ما مدى انعكس تلك الخطوات والاجراءات على مستوي اداء المصارف والجهاز المصرفي ككل؟

ماهي الخطوات والاجراءات الاضافية المطلوب اتخاذها لإصلاح الجهاز المصرفي لرفع من مستوي كفاءته؟

للإجابة على تلك التساؤلات تم تقسيم هذا الدراسة الى خمسة اجزاء وهي المقدمة، الاطار النظري للدراسة، المنهجية، الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.

2- الاطار النظري للدراسة.

في هذا الجزء سيتم التطرق الى مفهوم الاصلاح المصرفي وسياسات الاصلاح المصرفي بالإضافة الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاصلاح المصرفي وذلك على النحو التالي.

1.2 – مفهوم الاصلاح المصرفي.

يعرف الاصلاح المصرفي بانه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي التي تهدف في الاساس الى تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية والاداء المصرفي بشكل عام بالإضافة تكيف العمل المصرفي مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية بما ينعكس ايجابا على قطاعات الاقتصاد الوطني (رشيد، وآخرون، 2017).

2.2 سياسات الاصلاح المصرفي.

تتعدد سياسات الاصلاح المصرفي المتبعة في العديد من دول العالم، الي انه توجد مجموعة من سياسات الرئيسة تتبعها اغلب الدول لإصلاح اجهزتها المصرفية من هذه السياسات.

التحرر المالي: المقصود به الغاء كل القيود والضوابط واعتماد اليات السوق (قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة والتخلي عن سياسة تحديد نوع الائتمان الممنوح وحجمه من قبل المصارف التجارية استنادا على تعليمات صادرة من قبل الحكومة، وخفض الاحتياطي القانوني الالزامي، والغاء الرقابة الادارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة (القطاع العام) او تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية (الغاء سياسة الكبح المالي) مما يؤدي الى التخصيص غير الكف للموارد المالية والتأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار (امين، 2008). كما تشمل عملية التحرر المالي السماح للمصارف الاجنبية بافتتاح فروع ووكالات مكاتب تمثيل لها لزيادة درجة التنافسية داخل القطاع المصرفي الامر الذي ينعكس ايجابا تحسن جودة الخدمات المصرفية وبأسعار تنافسية.

في دراسة قام بها (Levine, 2001) لاختبار فيما اذا كان تحرير القطاع المالي يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي، توصل الى نتيجة بان السماح بدخول المصارف الاجنبية يؤدي الى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي المحلي ويحفز معدل النمو الاقتصادي.

في دراسة لكل من (Ang, et al., 2007) لمعرفة العلاقة ما بين التحرر المالي و تطور القطاع المالي والنمو في ماليزيا خلال الفترة من 1960 الى 2001 وجدوا بان التحرر المالي عن طريق الغاء الاجراءات التقييدية للسياسة النقدية له تأثير ايجابي على تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Akinsola, et al., 2017) التي اختبرت تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول افريقيا جنوب الصحراء

الخصخصة: وهي نقل ملكية المصارف العامة للقطاع الخاص الوطني او الاجنبي بهدف تحسين ادائها (سيد، 2012). في اطار معرفة مدي تأثير الخصخصة على تحسن اداء المصارف العديد من الدراسات التطبيقية اختبار العلاقة ما بين الخصخصة وتحسن اداء المصارف من هذه الدراسات، دراسة (Clarke, et al., 2005) التي خلصت الى ان اداء المصارف التي تم خصخصتها في الدول النامية تحسن من حيث كفاءتها، وبان كفاءتها تكون افضل عندما تقوم الحكومة بتخلي عن كامل حصتها في المصارف التي تم خصخصتها وبيعها للمستثمرين الاستراتيجيين، ويتم السماح للمستثمرين الاجانب بالمشاركة في عملية الخصخصة، وبعدم وجود قيود من قبل الحكومة تحد من عملية المنافسة ما بين المصارف.

في دراسة اخري قام بها كلا من (Boubakri, et al., 2005) لاختبار اداء المصارف بعد اجراء عملية الخصخصة، وذلك باستخدام بيانات 81 مصرفا من 22 دول نامية من النتائج التي توصلت اليها دراستهم هي المصارف التي تم خصخصتها هي المصارف اقل كفاءة واقل ملاءة. ان ارتفاع معدل ربحية المصارف بعد اجراء الخصخصة يعتمد على نوع المالك، و الكفاءة، درجة التعرض للمخاطر ومعدل الرسملة. المصارف التي تم خصخصتها تحسنت من حيث مستوي الكفاءة ودرجة تعرضها لمخاطر الائتمان. المصارف التي تم خصخصتها حديثا تمتلكها مجموعات الصناعية المحلية وهي اكثر تعرضا لمخاطر الائتمان ومخاطر اسعار الفائدة.

دراسة (Di Patti, et al., 2005) تعتبر اكثر شمولا من الدراستين السابقتين حيث اختبرت العلاقة ما الكفاءة وتحرير القطاع المالي وخصخصة المصارف في باكستان. من النتائج التي توصلت اليها دراستهم هي اداء وكفاءة المصارف في باكستان زادت بعد التحولات التي شهدها القطاع المصرفي في باكستان خلال 15 سنة الماضية من تحرير للقطاع المالي ودخول مصارف خاصة وخصخصة المصارف العامة وتشديد الاجراءات التنظيمية. ربحية المصارف التي تم خصخصتها تحسن بشكل ملحوظ وفي فترة قصيرة جدا.

الاندماج والصيرفة الشاملة: الاندماج المصرف هو قيام مصرفين او اكثر بالاتحاد والاندماج والتحالف لتشكيل كيان مصرفي اكبر حجما وبالتالي اكتساب اقتصاديات افضل سواء من خلال تعظيم العائد والارباح، او من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير اكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي (قنوع، وآخرون، 2009).

تعرف الصيرفة الشاملة او المصارف الشاملة وهي نوع من انواع المؤسسات المالية تقوم على فكرة تنويع الانشطة والخدمات التي تقوم بها, كدلك المناطق التي تعمل بها والمتعاملين معها. فهي مؤسسات تقوم بتقديم خدمة متنوعة من الخدمات المصرفية التقليدية من قبول للودائع, منح الائتمان, الاستثمار في الاوراق المالية, التعامل بالعملات والمشتقات المالية, اصدار خطابات الضمان والاعتماد المستندية, بالإضافة الي الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية المختلفة, كما تقوم بأنشاء وتأسيس الشركات, الترويج لعملية اصدار الاسهم والسندات للشركات الجديدة والقائمة, كما تقدم المصارف الشاملة بخدمات امناء الاستثمار, تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية, و من ضمن الخدمات الأخرى التي تقوم بها المصارف الشاملة هي تقديم خدمات التامين بأنواعه المختلفة.

من النتائج التي توصلت اليها دراسة (Asimakopoulos, et al., 2009) التي اجريت على مجموعة من المصارف الاوروبية المندمجة هي اداء المصارف التي تم الاستحواذ عليها من خلال عمليات الاندماج حققت عوائد افضل بعد عملية الاندماج مقارنة بالمصارف التي قامت بعمليات الاستحواذ.

في دراسة قام بها (Onu, 2013) لتقييم تأثير الصيرفة الشاملة على اداء المصارف في نيجريا توصل الى نتيجة بان الصيرفة الشاملة تزيد من حجم التمويل المقدم للقطاعات الانتاجية والخدمية، تقلل من مخاطر الفشل للمصارف وتزيد من تحسين اداء القطاع المصرفي وكما تعتبر الصيرفة الشاملة من افضل الابتكارات بالنسبة للقطاع المصرفي في نيجريا.

التنظيم والرقابة: تتضمن كلا من محددات كفاية راس المال، تنظيم الدخول في مجال العمل المصرفي، القيود المفروضة على انشطة المصارف، قوة الاشراف، الاستقلالية، حوكمة الرقابة على القطاع الخاص، متطلبات الافصاح عن المعلومات، نظام التامين على الودائع (Barth, et al., 2013) (Pasiouras, 2007).

من الدراسات التي اختبرت تأثير سياسات التنظيم والرقابة على كفاءة اداء المصارف دراسة (Chortareas, et al., 2012) التي اجريت على عينة من 22 دولة من دول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة من 2000 الى 2008 من النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي تحسن الكفاءة التشغيلية للمصارف في حالة التشديد على قيود كفاءة راس المال و الرقابة، ان سياسات التدخل في انشطة المصارف من حيث التنظيم والرقابة هي نتيجة لعدم كفاءة اداء المصارف، الدول التي يوجد

بها مؤسسات على مستوى عالي من الجودة يكون تأثير كلا من محددات راس المال وسياسات التنظيم والرقبة اكثر وضحا على كفاءة اداء المصارف. في دراسة (Barth, et al., 2013) التي اجريت على اكثر من 4050 مصرف في 72 دولة توصلت الى النتائج التالية وهي: تشديد القيود على انشطة المصارف تؤثر بشكل سلبي على كفاءتها. تشديد بشكل صارم على تنظيم راس مال المصارف يؤثر بشكل ايجابي على كفاءتها. قوة الاجهزة الرقابة تؤثر بشكل ايجابي على كفاءة المصارف في الدول التي تكون فيها الاجهزة الرقابية تتمتع باستقلالية تامة. الرقابة على المصارف المعتمدة على الاسواق المالية من حيث الشفافية المالية يكون لها الاثر الايجابي على كفاءة المصارف.

الصيرفة الالكترونية: يقصد بالصيرفة الالكترونية استخدام تقنيات الحاسب الالي وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وتقنية المعلومات والبرامج الرقمية الاخرى في القيام بأعمال المصرفية المختلفة. الاعتماد على الصيرفة الالكترونية لها العديد من المزايا فمن خلال يستطيع الزبائن القيام بالعديد من المعاملات المصرفية من تحويل للأموال والاستفسار عن حساباتهم وغيرها من المعاملات الأخرى بدون الحاجة الى زيارة المصرف، الامر الدي يساهم بشكل كبير في تقليل الوقت اللازم الانجاز أي معاملة مع المصرف، بالإضافة الى المساهمة في خفض التكاليف بالنسبة للمصرف والزبائن، كما ان لصيرفة الالكترونية دور كبير في مساعدة المصارف في القيام بأعمال وتقديم خدماتها خارج نطاق الجغرافي التي تقع فيه او خارج حدود الدولة الموجودة بها (تدويل اعمالها). ولا تقتصر اهمية الصيرفة الالكترونية المصرف وزبائنه فقط، بل تستخدم في اتمام المعاملات ما بين المصارف بعضها مع بعض من خلال نظام تسويات المدفوعات فيما بينها.

ولكن نجاح المصارف في الاعتماد على الصيرفة الالكترونية يتوقف بالدرجة الاولي على مدى توفر البنية التحتية للاتصالات، تكاليف استخدام الانترنت ومدى معرفة الزبائن بكيفية استخدام تقنيات الحاسب الالي.

في دراسة عملية قام بها (Oyewole, et al., 2013) لاختبار تأثر الصيرفة الالكترونية على اداء المصارف في نيجريا خلال الفترة من سنة 2000 الي 2010 باستخدام بيانات 8 مصارف، توصل الى نتيجة بان استخدام الصيرفة الالكترونية تساهم بشكل ايجابي في زيادة معدل اداء المصارف.

3- المنهجية.

تتضمن منهجية الدراسة كلا من عينة، الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، متغيرات الدراسة والاسلوب المستخدم في التحليل وذلك على النحو التالي:

3-1 عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من كل المصارف التجارية العاملة في ليبيا حتي سنة 2016 والبالغ عددها 17 مصرفا تجاريا[1] 6 مصارف قطاع عام وهي مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف شمال افريقيا ومصرف الواحة. في حين بلغ عدد المصارف الخاصة 8 مصارف وهي مصرف التجارة والتنمية، مصرف الامان، مصرف الوفاء، مصرف الاجماع العربي، مصرف المتوسط، مصرف التجاري العربي، مصرف السراي ومصرف المتحد. ومصرفان شراكة ما بين القطاع العام والشركاء الاستراتيجيين بالإضافة الى وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي.

[1] مصرف ليبيا المركزي تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008- الربع الثاني 2016)

ويوضح جدول رقم (2) عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ تأسيسها وهيكل ملكيتها.

ر.م	المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام%	مساهمة القطاع الخاص%	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين%
1	مصرف الصحارى	1964	59	22	19
2	مصرف الجمهورية	1969	86.6	13.37	0
3	المصرف التجاري الوطني	1970	85.6	15	0
4	مصرف الوحدة	1970	54	27	19
5	مصرف التجارة والتنمية	1995	17	34	49
6	مصرف شمال افريقيا	2006	82	18	0
7	مصرف الامان	2003	0	60	40
8	مصرف الاجماع العربي	2004	0	100	0
9	مصرف الوفاء	2004	0.65	99.35	0
10	مصرف الواحة	2006	100	0	0
11	مصرف المتوسط	2006	0	100	0
12	مصرف التجاري العربي	2007	0	100	0
13	مصرف السراي	2007	0	100	0
14	مصرف المتحد	2007	3	57	40
15	مصرف الخليج الاول الليبي	2008	50	0	50
16	مصرف النوران	2010	50	0	50
17	وحدة الدينار الليبي*	2012	–	–	–

*تتبع المصرف الليبي الخارجي

** مصرف ليبيا المركزي تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008– الربع الثاني 2016)

مصرف الصحاري تم اعادة تنظيمه نتيجة لتميم حصص مصرف امريكا وحصص مصرف سيشيليا ويملك المصرف المركزي 59% من اسهمه ومصرف بي ان بي الفرنسي 19% من اسهمه كشريك استراتيجي.

مصرف الجمهورية هو اندماج ما بين مصرف الامة الذي اسس بموجب قرار تليبب بنك روما ومصرف' ومصرف الجمهورية الذي اسس سنة 1969 بموجب قرار تليبب بنك باركليز البريطاني.

مصرف التجاري الوطني تم تأسيسه سنة 1970 نتيجة فصل ادارة العمليات المصرفية التجارية عن مصرف ليبيا المركزي ودمجها مع كل من مصرف العروبة ومصرف الاستقلال.

مصرف الوحدة اسس عام 1970 نتيجة دمج مصرف شمال افريقيا' المصرف التجاري' مصرف النهضة العربية' الشركة المصرفية الافريقية ومصرف القافلة الاهلي2 بالإضافة الى الدخول في شراكة استراتيجية مع البنك العربي الاردني بنسبة 19%.

مصرف شمال افريقيا تم تأسيسه سنة 2006 وذلك بدمج مجموعة من المصارف الاهلية التابعة المؤسسة الاهلية المصرفية.

تعتبر المصارف التجارية العامة الاربعة وهي مصرف الجمهورية' المصرف التجاري الوطني' مصرف الصحارى ومصرف الوحدة المصارف التجارية الكبرى في ليبيا والتي تستحوذ على الجزء الاكبر من السوق المصرفي في ليبيا من حيث حجم الاصول والودائع والقروض بما نسبته 80% في المتوسط.

اما عن باقي المصارف التجارية الأخرى فهي مصارف خاصة باستثناء مصرف الواحة واغلبها دخلت في شراكات مع مصارف اجنبية تم انشائها بعد صدور قانون رقم (1) لسنة 1993 بشان المصارف والنقد والائتمان وقانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف. هذا ولا تتجاوز حصتها من السوق المصرفية 20% في المتوسط3.

3-2 الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومصادر الحول على البيانات.

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تغطي فترة 51 سنة تمتد من 1966 الي 2017. اما عن مصادر الحصول على البيانات فهي تشمل الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة(1966-2000) وخلال الفترة (1966-2017) الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1998 الى 2017.

3-3 متغيرات الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة ثلاث متغيرات اساسية لاختبار مدى تأثير سياسات الاصلاح المصرفية على اداء المصارف في ليبيا من حيث قدرتها على القيام بدور الاساسي المنوط بها والمتمثل في زيادة قدرتها على جذب المزيد من المدخرات واعادة توظيفها في شكل قروض تساهم بشكل ايجابي في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة والتي بدورها تساهم في زيادة معدلات التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام. تتمثل هذه المتغيرات الثلاث في.

- سياسات اصلاح الجهاز المصرفي.
- الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية.
- القروض الممنوحة من المصارف التجارية.

اما من حيث العلاقة ما بين المتغيرات الثلاث فقد تم تصنيفها الى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة وذلك على النحو التالي.

المتغيرات التابعة.

تعتمد الدراسة على متغيرين تابعين هما قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية والقروض الممنوحة من المصارف التجارية.

متغير الودائع المصرفية يعكس مدى تأثر قدرة المصارف التجارية على جذب المزيد من الودائع نتيجة لسياسات الاصلاح المصرفية.

---

[2] مصرف ليبيا المركزي الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 إفرنجي

[3] مصرف ليبيا المركزي تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008- الربع الثاني 2016)

متغير القروض الممنوحة من المصارف التجارية يعكس مدى تأثر حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف التجارية بسياسات الاصلاح المصرفية في ليبيا.

المتغيرات المستقلة.

تتكون من متغير مستقل واحد وهو متغير الاصلاح والذى يعبر عن سياسات الاصلاح التي تم اجرائها لتحسين مستوي اداء المصارف في ليبيا من حيث القوانين والقرارات والاجراءات والضوابط التنظيمية والرقابية. ونظرا لعدم قدرة قياس هذا المتغير بشكل كمي فانه يتم تعبير عنه بشكل صوري (وهمي) يأخذ قيم تسلسلية تصاعدية حسب مراحل الاصلاح التي مر بها الجهاز المصرفي في ليبيا وهي ثلاث مراحل اساسية وهي: المرحلة الاولي خلال الفترة 1963– 1992‘ المرحلة الثانية خلال الفترة 1993–2004‘ المرحلة الثالثة خلال الفترة ما بعد 2005. ونظرا لكون الاصلاحات المصرفية تؤثر بشكل مباشر على اداء عمل المصارف من حيث زيادة قدرتها على جذب المزيد من الودائع ومنح المزيد من القروض. عليه فان الفرضية ما بين وجود اصلاحات مصرفية وقدرة المصارف على جذب المزيد من الودائع ومنح المزيد من القروض يمكن صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة طردية ما بين وجود اصلاحات مصرفية وقدرة المصارف على جذب المزيد من الودائع ومنح المزيد من القروض.

3–4 الاسلوب المستخدم في التحليل.

الاسلوب المتبع في التحليل ينقسم الى جزئيين الاول عرض مراحل الاصلاح التي مر بها الجهاز المصرفي خلال الفترة 1963–2017. الجزء الثاني تحليل مدى تأثير برامج اصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا على اداء المهام الاساسية للمصارف التجارية من حيث تجميع للمدخرات وتوجيها نحو التوظيف الامثل في مختلف الانشطة الاقتصادية. لتحقيق ذلك سيتم استخدام نموذجين الاول يختبر العلاقة ما بين برامج الاصلاح المصرفي وقدرة المصارف على زيادة جذب المزيد من الودائع او المدخرات. اما النموذج الثاني فيتخبر العلاقة ما بين برامج الاصلاح وحجم الائتمان او القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

4– نتائج الدراسة التطبيقية.

في هذا الجزء سيتم توضيح اهم خطوات الاصلاح التي مر بها الجهاز المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1963–2017‘ومدى انعكس تلك الاصلاحات على تطور اداء قطاع المصرفي من حيث قدرته على جذب المزيد من الموارد المالية وتوجيها نحو التوظيف الامثل من خلال منح المزيد من القروض‘ حيث يتم تقدير ذلك من خلال نموذجين الاول العلاقة ما بين سياسات الاصلاح وحجم الودائع والثاني ما بين سياسات الاصلاح وحجم القروض.

4–1 سياسات اصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966–2017.

سياسات الاصلاح التي مر بها الجهاز المصرفي في ليبيا يمكن تقسيمها الي ثلاث مراحل اساسية وهي المرحلة الاولي خلال الفترة 1963–1992‘ المرحلة الثانية خلال الفترة 1993–2004 والمرحلة الثالثة خلال الفترة ما بعد 2004. ويوضح الجدول رقم (3) اهم الاصلاحات التي تم اتخذها خلال كل مرحلة من المراحل الثلاث.

جدول رقم (3) يوضح اهم الاصلاحات المصرفية في خلال الفترة 1963-2017	
المرحلة الاولي خلال الفترة 1963-1992	
السنة	خطوات الاصلاح
1963	– صدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 الذى بموجبه ادخلت تعديلات جوهرية على كل من قانون البنك الوطني الليبي وقانون المصارف التجارية ، وذلك تمكينا للمصرف المركزى من اداء وظائفه، وتنظيم الائتمان وعرض النقود ومراقبة السيولة. – تسميه البنك الوطني ببنك ليبيا وقيامه بطبع اوراق نقدية جديدة تحمل اسمه الجديد. – ادخال نظام الاحتياطي النقدى الالزامي، حيث اجاز القانون للمصرف المركزى ان يحدد نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي في حدود من 10% الي 40% على الودائع تحت الطلب، في حدود من 5% الى 20% على الودائع الآجلة والادخارية. – السماح للمصرف المركزى بتنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية وعملات قابلة للتحويل، وسندات واذون خزانة اجنبية بالإضافة الى سندات واذون خزانة تصدرها الحكومة الليبية. – تحديد المصرف المركزى نسبة ونوع الاموال السائلة التي يجب ان تحتفظ بها المصارف. – تحديد المصرف المركزي الحد الاقصى لأسعار الفائدة على الودائع والقروض الممنوحة من المصارف التجارية. – منح المصرف المركزى سلطة ادارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات راس المال بين الداخل والخارج. – للمصرف المركزى ان يقدم سلفيات مؤقتة للخزانة العامة لتغطية اى عجز وقتي فى ايرادات الميزانية بشرط الا تزيد هذه السلفيات على 10% من مجموع الايرادات المقدرة في الميزانية. – قيام المصرف المركزى بالأشراف والرقابة على المصارف التجارية وعملياتها والائتمان المقدم من حيث نوعه وحجمه لتدعيم الاستقرار النقدى والنمو الاقتصادى. – تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة 10% على الودائع تحث الطلب و5% على الودائع لأجل والادخارية. – تم تحديد سعر الفائدة على الودائع الزمنية بنسبة 3.25% كحد ادنى و 4% كحد اقصى. وسعر على حسابات التوفير بنسبة 3.5%. – سعر اعادة الخصم بنسبة 5%. – تم تحديد سعر الفائدة على القروض المضمونة بنسبة 7%، وعلى القروض غير المضمونة بنسبة 7.5%.
1966	– زيادة نسبة الاحتياطي الالزامي الى 15% على الودائع تحت الطلب و7.5% على الودائع لأجل والادخارية لحد من ارتفاع معدلات التضخم. – رفع نسبة السيولة العامة الى 25% بعد ان كانت 20% منذ سنة 1958. – تحديد نسبة الفائدة على ودائع لأجل بنسبة 2% كحد ادنى و4% كحد اقصى، وبنسبة 3% كحد ادني و3.5% كحد اقصى على الودائع الادخارية. – تحديد نسبة 25% من التغطية النقدية اللازمة لفتح خطابات الاعتماد المستندية المتعلقة باستيراد السلع
1967	– تحديد سعر الفائدة على الودائع الآجلة بنسبة 4% وعلى الودائع الادخارية بنسبة 3.25% كحد ادنى و4% كحد اقصى.
1969	– صدور قرار تليب المصارف الاجنبية العاملة في ليبيا بتاريخ 11/13/ 1969 بحيث تتخذ شكل شركات مساهمة ليبية لا يقل ما يملكه الليبيون فيها عن 51%، وتكون اغلبية اعضاء مجلس الادارة من الليبيين بمن فيهم رئيس المجلس.

1970	– صدور القانون رقم (153) لسنة 1970 بشان تأميم الحصص الاجنبية في المصارف التجارية. – تعديل مكونات الاصول السائلة لتتكون من النقدية في الصندوق، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزى وفيما بين المصارف التجارية. – تخفيض نسبة السيولة العامة من 25% التي حددت في سنة 1966 الى 15%، لتتمكن المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع فى منح الائتمان.
1971	– صدور القانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل بعض احكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1936. – اصبح جهاز المصرفي فى ليبيا نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية عامة 3 منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزى وهي مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني ومصرف الامة* ومصرفين يمتلك مصرف المركزى النسبة الكبرى وهما مصرف الصحارى ومصرف الوحدة
1976	– تخفيض نسبة الفائدة على القروض الاسكانية الى 4% سنويا.
1980	– تحديد نسبة الفائدة على حساب التوفير بنسبة 5%، على الودائع لمدة تزيد عن 10 ايام بنسبة 4.5%، لمدة شهر واقل من 3 اشهر بنسبة 4.75%، لمدة شهر واقل من 3 اشهر بنسبة 5%، لمدة من 3 اشهر واقل من 6 اشهر بنسبة 5.25، لمدة 6 اشهر واقل من سنة بنسبة 5.50%، لمدة سنة واحدة بنسبة 6%، لمدة سنتين بنسبة 7%، لمدة 3 سنوات بنسبة 8% ولمدة 4 سنوات فما فوق بنسبة 9%. – نتيجة لانخفاض هامش الربحية للمصارف بسبب ارتفاع الفوائد الدائنة (على الودائع) مقارنة بالفوائد المدينة (على القروض)، قام المصرف ليبيا المركزى بتعديل قراره بشان اسعار الفائدة على الودائع المتوسطة (اى التي تزيد عن سنة) الممنوحة على ودائع الاشخاص الاعتبارين لدى المصارف التجارية ليكون الحد الاقصى لها 5.5% لمدة سنة او اكثر، مع الابقاء على الفائدة الدائنة كما هي بالنسبة لودائع الافراد وذلك تشجيعا لهم على ايداع اموالهم بالمصارف من جهة، وتعويضهم عن محدودية فرص الاستثمار من جهة اخرى.
	المرحلة الثانية خلال الفترة 1993 –2004
السنة	خطوات الاصلاح
1993	– صدور قانون رقم (1) لسنة 1993 بشان المصارف والنقد والائتمان والذى تضمن بعض الاحكام والقضايا المصرفية جديدة منها: السماح بتأسيس مصارف تجارية محلية خاصة براس مال مدفوع 3 مليون د.ل، السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ووكالات ومكاتب تمثيل داخل ليبيا، حظر أي قيد على حرية المودعين في التصرف في اموالهم المودعة لدى المصارف الا بمقتضى حجز قضائي او اداري، اعفاء الفوائد المدفوعة على حسابات التوفير من كافة الضرائب والرسوم، السماح للأفراد والقطاع الخاص الاحتفاظ بما حوزتهم من نقد اجنبي لدى المصارف التجارية، رفع نسبة غطاء العملة المصدرة بسندات واذونات خزانة ليبية من 10% الى 25%.
1995	– تخفيض اسعار الفائدة على الودائع بأنواعها المختلفة باستثناء حسابات التوفير.
1996	– الشروع في تأسيس المصارف الاهلية، تأسيس مصرف التجارة والتنمية مملوك للقطاع الخاص.
1997	– تخفيض اسعار الفائدة على الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى لدى مصرف ليبيا المركزى، بهدف توظيف مواردها المالية في مشروعات انتاجية وخدمية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
1999	– البدء في تعديل سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية.
2003	– تأسيس مصرف الامان المملوك للقطاع الخاص.
2004	– تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع. – تخفيض اسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية. – تخفيض سعر اعادة الخصم ليصبح 4% بدلا من 5%. – تأسيس مصرف الوفاء ومصرف الاجماع العربي.
	المرحلة ما بعد 2004
السنة	خطوات الاصلاح

2005	– صدور قانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف ومن اهم احكامه' زيادة رؤوس اموال جميع المصارف العامة ودمج بعضها تمشيا مع معايير لجنة بازل لملاءة راس المال' اعادة هيكلة المصارف التجارية اداريا حيث تم الفصل بين مهام رئيس واعضاء مجلس الادارة وعدد اعضاء المجلس لا يقل عن 5 ولا يزيد عن 7 اعضاء وانشاء ادارة للمراجعة الداخلية ووحدة للامتثال تتبع مباشرة مجلس الادارة' مراجعة الحسابات والقوائم المالية من مراجعين مختلفين وتتم وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية' رفع السقف الائتماني للمصارف التجارية بما لا يتجاوز قيمة القرض 20% من حق الملكية ولا تتجاوز محفظة القروض 70% من اجمالي الخصوم الايداعية' منح مجالس ادارة المصارف التجارية المزيد من الصلاحيات.
2005	– صدور قانون رقم (2) لسنة 2005 بشان مكافحة غسيل الاموال. – تم تحرير اسعار الفائدة على الودائع وترك تحديدها للتفاوض بين المصرف والزبون
2006	– دمج المصارف الاهلية لتأسيس مصرف شمال افريقيا. – تأسيس مصرف المتوسط' مصرف المتوسط' مصرف الواحة.
2007	– تم تحرير اسعار الفائدة على القروض. – تأسيس مصرف السراي' مصرف التجاري العربي' مصرف المتحد.
2008	– توحيد نسبة الاحتياطي الالزامي بنسبة 20% على جميع انواع الودائع. – دمج مصرف الامة مع مصرف الجمهورية. – اصدار شهادات الايداع كحد ادوات السياسة النقدية. – تأسيس مصرف الخليج الاول الليبي. – تشغيل نظام المدفوعات الوطني وتتضمن منظومة التسوية الاجمالية الفورية' منظومة المقاصة الالية للصكوك' منظومة المعالجة الالية للصكوك' منظومة العمليات المصرفية الرئيسية' منظومة السحب الذاتي' ونقاط البيع. – الاذن بأنشاء مكتب المعلومات الائتمانية. – الاذن بتأسيس شركة خدمات مالية لتحصيل الديون. – رفع سعر اعادة الخصم من4% الى 5%. – تحديد نسبة السيولة المطلوبة الاحتفاظ بها بنسبة 25% من الخصوم الايداعية. – تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لزبائنها.
2010	– انشاء صندوق ضمان اموال المودعين. – تأسيس المصرف الليبي القطري. – اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.
2012	– صدور قانون منع المعاملات الربوية.

* تم دمج مصرف الامة مع مصرف الجمهورية سنة 2008.

4-2 نتائج اختبار العلاقة ما بين اجراءات الاصلاح المصرفية و اداء المصارف.

في هذا الجزء سيتم عرض نتائج العلاقة ما بين اجراءات الاصلاح المصرفية التي تم اتخاذها خلال الفترة 1963-2017 واداء المصارف التجارية بمفهوم الواسع من حيث قدرتها على جذب المزيد من الودائع ومنح القروض وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط ونموذج تحليل الانحدار البسيط والرسم البياني.

نتائج تحليل الارتباط في جدول رقم (3) تشير الى وجود معامل ارتباط قوي ما بين سياسات الاصلاح وحجم الودائع حيث بلغ معامل الارتباط (0.86) وهو ما يدل على مدى تأثير سياسات الاصلاح التي تم اتخاذها على زيادة حجم الودائع لدى المصارف التجارية خلال الفترة محل الدراسة. كما تشير نتائج الجدول الى وجود معامل ارتباط اقوى ما بين سياسات الاصلاح وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية حيث بلغ معامل الارتباط (0.937) وهو ما يعكس مدى

تأثر حجم القروض التي تم منحها من قبل المصارف التجارية بسياسات الاصلاح التي تم اتخاذها خلال الفترة محل الدراسة.

نتائج تحليل الارتباط تشير الى ان سياسات وبرامج الاصلاح التي انتهجها مصرف ليبيا المركزى خلال فترة 51 سنة كانت لها نتائج ايجابية بالنسبة للمصارف التجارية من حيث زيادة قدرتها على جذب المزيد من الموارد المالية، وتوجيها نحو توظيفها في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة.

اما فيما يخص العلاقة من حيث تأثير حجم الودائع على قدرة المصارف على منح المزيد من القروض، يشير معامل الارتباط ما بين الودائع والقروض الذى بلغ (0.96) الى ان المصدر الاول لتمويل القروض بالنسبة للمصارف التجارية هو الودائع وهو اساس منطقي لطبيعة عمل المصارف التجارية.

جدول رقم (3) يوضح نتائج تحليل الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

	سياسات الاصلاح	الودائع	**القروض**
سياسات الاصلاح	1.0000	-	-
الودائع	0.8606	1.0000	-
القروض	0.9371	0.9625	**1.0000**

اما فيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة ما بين سياسات الاصلاح المصرفية في ليبيا وحجم الودائع والقروض، تشير نتائج نموذج الانحدار الاول بالجدول رقم (4) ما بين سياسات الاصلاح والودائع الى وجود علاقة طرية ما بينهما عند مستوى معنوية 1%، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية النظرية القائلة بوجود علاقة طردية ما بين سياسات الاصلاح والودائع، كما تشير نتائج النموذج الاول بان سياسات الاصلاح كمتغير مستقل تفسر ما نسبته 74% من التغيرات الحاصلة في حجم الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا، اما عن بقية المتغيرات الاخرى غير سياسات الاصلاح فتفسر ما نسبته 26% من التغيرات الحاصلة في حجم الودائع.

تشير نتائج نموذج الانحدار الثاني بالجدول رقم (4) ما بين سياسات الاصلاح والقروض الى وجود علاقة طردية ما بينهما عند مستوى معنوية 1%، وهذه النتيجة ايضا تتفق مع الفرضية النظرية القائلة بوجود علاقة طردية ما بين سياسات الاصلاح والقروض ممنوحة من قبل المصارف التجارية، كما تشير نتائج النموذج الثاني بان سياسات الاصلاح كمتغير مستقل تفسر ما نسبته 88% من التغيرات الحاصلة في قيمة القروض الممنوحة كمتغير تابع، اما عن المتغيرات الاخرى التي لم يتم تضمينها كمتغيرات مستقلة في النموذج فيها تفسر ما نسبته 12% من التغيرات الحاصلة في حجم القروض.

نتائج تحليل الارتباط والانحدار تؤكد على مدى تأثير سياسات الاصلاح التي تم اتخاذها على زيادة الحجم الودائع والقروض بالنسبة للمصارف التجارية في ليبيا، وهو ما يمكن معرفة ايضا من الرسم البياني لتطور حجم الودائع والقروض للمصارف الليبية خلال الفترة الزمنية من 1966 الى 2017.

جدول رقم (4) يوضح نتائج نموذجين الانحدار البسيط ما بين متغيرات الدراسة

نموذج الاول تحليل الانحدار البسيط ما بين سياسات الاصلاح والودائع			
	α	**BR**	
β	**24572.76-**	**3372.336**	
T-Test	**6.21^{***}-**	**$^{***}11.95$**	
R^2	**0.74**		
سياسات الاصلاح المصرفية=(BR) ***ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%			
نموذج الثاني تحليل الانحدار البسيط ما بين سياسات الاصلاح والقروض			

	α	BR	
β	-4378.598	791.5385	
T-Test	7.49-***	***18.98	
R^2	0.88		
سياسات الاصلاح المصرفية=(BR) ***ذات دلالة احصائية عند مستوي 1%			

بالرغم من التطور الايجابي في حجم الودائع والقروض لدى المصارف التجارية في ليبيا نتيجة لتنفيذ العديد من البرامج لإصلاح القطاع المصرفي' الى ان القطاع المالي والمصرفي في ليبيا لا يزال يصنف ضمن مجموعة الدول الاقل تطورا وهذه في الحقيقية يرجع الى عدة اسباب وهي:

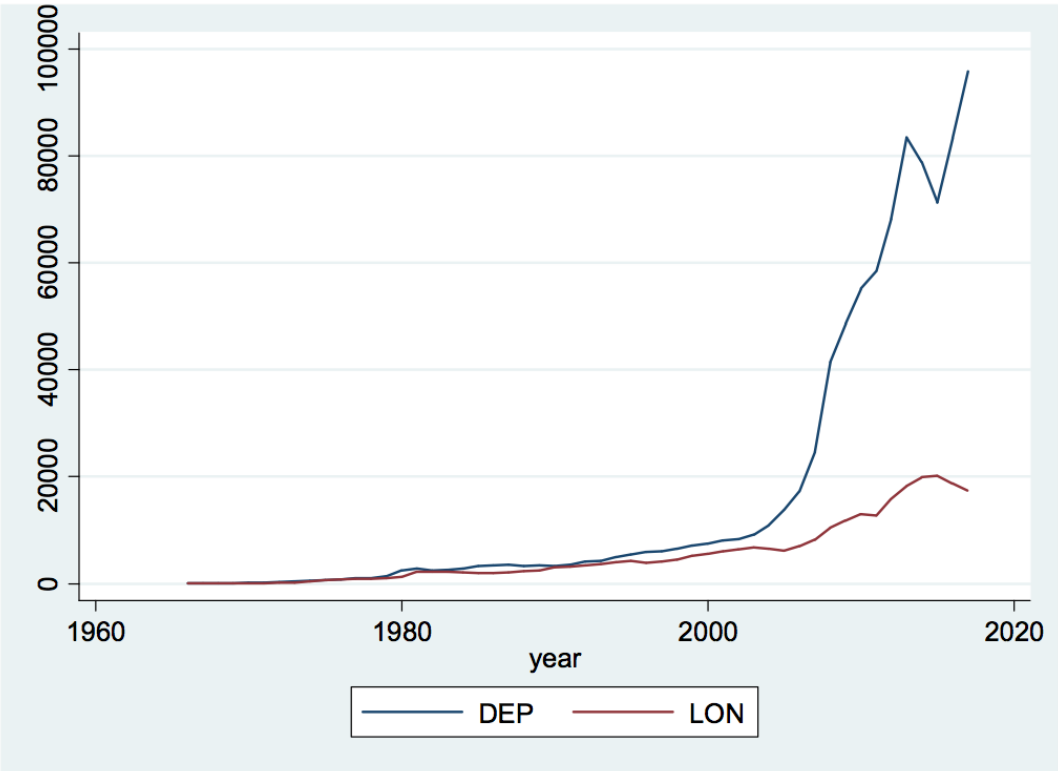

شكل رقم (1) يوضح تطور حجم الودائع والقروض للمصارف التجارية في خلال الفترة ما بين 1966-2017 ودائع (DEP) قروض (LON)

1- لا يزال القطاع المصرفي في ليبيا يعني من مشكلة التركيز المصرفي حيث تستحوذ المصارف التجارية العامة الاربعة (مصرف الجمهورية' المصرف التجاري الوطني' مصرف الصحارى ومصرف الوحدة) من اصل 16 مصرفا على الحصة السوقية الاكبر من السوق المصرفية سواء من حيث الاصول' او الودائع او الائتمان' حيث تستحوذ المصارف الاربعة على ما نسبته 80.7% من اجمالي اصول القطاع المصرفي' وما نسبته 80.9% من اجمالي الودائع' وما نسبته 88.5% من أجمالي القروض. وتدل هذه النسب المرتفعة على انعدام درجة المنافسة ما بين مصارف القطاع العام والتي تستحوذ الحصة السوقية الاكبر ومصارف قطاع الخاص ذات الحصة المتدنية للغاية' هذا الامر ينعكس سلبا على ارتفاع اسعار الخدمات المصرفية وتدني مستوى الخدمة.

2- تعاني المصارف التجارية في ليبيا من مشكلة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط خلال الفترة 2008-2016 نسبة 20% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمعايير الدولية التي تنص على عدم تجاوز تلك النسبة 5%، تعكس ارتفاع تلك النسبة بالمقارنة بالمعايير الدولية تدني كفاءة ادارة الائتمان بتلك المصارف وضعف جودة الاصول لديها.

3- لايزال عدد كبير من فروع المصارف غير مرتبطة بنظام المدفوعات الوطني، الامر الذى ترتب عليه ضعف الخدمات المصرفية من قبل تلك الفروع، وزيادة الطلب على النقد (وهو ما تعكسه نسبة التفضيل النقدي)4 بدلا من وسائل الدفع الحديثة(البطاقات المصرفية ونظام الحوالات الالكترونية وغيرها من الوسائل الأخرى) لإتمام المعاملات المالية والتجارية اليومية.

4- لايزال الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة التفضيل النقدي اى احتفاظ الافراد بالأموال على هيئة نقد لإتمام جميع المعاملات المالية والتجارية، بدل استخدام وسائل الدفع الاخرى وهو ما يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع نسبة النقد خارج المصارف الى ودائع قطاع الخاص كما هو مبين في الجدول رقم (5). الامر الدى ينعكس سلبا على مستوى الاقتصاد ككل.

جدول رقم (5) يوضح نسبة التفضيل النقدى في ليبيا

سنة	عملة خارج المصارف	ودائع القطاع الخاص	نسبة التفضيل النقدى
2008	5608.3	18340.7	0.31
2009	6962.9	20848	0.33
2010	7609	23838.6	0.32
2011	14840.1	28601.4	0.52
2012	13391.1	32876.4	0.41
2013	13419.9	30924	0.43
2014	17174.9	32746.5	0.52
2015	23007.3	36117.4	0.64
2016	27103.2	39863.4	0.68

المصدر:- مصرف ليبيا المركزى، تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008- الربع الثاني 2016).

5- ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب بالمقارنة مع الانواع الاخرى من الودائع، الامر الدى يحتم على المصارف التجارية استثمار اموالها في استثمارات قصيرة الاجل وتتميز بسهولة تحويلها على سيولة وبعائد اقل وذلك بهدف مواجهة طلبات السحب على تلك الودائع. الجدول رقم (6) يوضح هيكل تركيبة الودائع لدى المصارف التجارية، كما يوضح الجدول رقم (7) هيكل تركيبة اصول المصارف المتأثر بهيكل تركيبة الودائع.

6- لا تتعدى نسبة عدد العاملين بالقطاع المصرفي المشاركين فى الدورات التدريبية نسبة 29% في المتوسط خلال السنوات من 2008 الى 2010 مما يشير الى ضرورة تكثيف البرامج التدريبية للعاملين بالقطاع للرفع قدراتهم ومهاراتهم

4 المقصود بنسبة التفضيل النقدي تفضيل الزبائن استخدام النقود بدلا من وسائل الدفع الاخرى في اتمام معاملاتهم المالية والتجارية اليومية ويتم حساب تلك النسبة بقسمة العملة في التداول على الودائع تحت الطلب.

لمواكب التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي، معرفة الاساليب الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية، فنون التسويق المصرفي الحديث.

جدول رقم (6) يوضح هيكل تركيبة الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع ادخارية	اجمالي الودائع	نسبة ودائع تحت الطلب الى أجمالي الودائع
2008	29795.5	11046.3	689.2	41531	0.72
2009	35857.5	12102.6	715.9	48676	0.74
2010	42338.1	12231.8	743.1	55313	0.77
2011	46376.4	11419.8	683.9	58480.1	0.79
2012	54728.8	11997	705.3	67431.1	0.81
2013	61834.9	21064.9	662.9	83562.7	0.74
2014	56592.8	21907.1	599.8	79099.7	0.72
2015	58725.9	11956.7	574.5	71257.1	0.82
2016	65165.3	10113.1	572.7	75851.1	0.86

المصدر:- مصرف ليبيا المركزى، تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008- الربع الثاني 2016).

جدول رقم (7) يوضح هيكل تركيب الاصول للمصارف التجارية في ليبيا

السنة	الاصول السائلة/أجمالي الاصول %	القروض/ أجمالي الاصول %
2008	73.4	21.0
2009	74.1	20.1
2010	74.3	20.0
2011	73.0	18.0
2012	68.6	18.8
2013	71.0	18.5
2014	67.8	21.0
2015	60.2	22.4
2016	60.0	21.3

المصدر:- مصرف ليبيا المركزى، تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008- الربع الثاني 2016).

5-1 النتائج والتوصيات.

5-1 النتائج.

من النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

1- الاصلاحات المصرفية التي تم اتخاذها خلال فترة الدراسة 1963- 2017 كان لها الاثر الايجابي على تحسن اداء المصارف من جذب المزيد من الودائع ومنح القروض.

2- ضعف اداء المصارف التجارية في ليبيا مقارنة بباقي الدول الأخرى حيث تصنف ليبيا ضمن فئة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقل تطور راجع في الاساس الي هيمنة مصارف القطاع العام على السوق المصرفي ليبيا، هو ما يعني تمتعها بوضع احتكاري من حيث اسعار الخدمات المصرفية وضعف مستوى جودة الخدمة.

3- تأخر المصارف التجارية في ليبيا لمواكب التقنية الحديثة في مجال العمل المصرفي، وخاصة عدم استكمال تشغيل مكونات نظام المدفوعات الوطني وعدم ربط العديد من الفروع بالنظام اثر بشكل سلبى على مستوى ادائها ومستوى جودة الخدمة المقدمة من طرف المصارف.

4- لاتزال نسبة التفضيل النقدى في اتمام مختلف المعاملات المالية والتجارية مرتفعة مقارنة بوسائل التعامل الأخرى وهذا يرجع لأسباب تتعلق بعدم توفر البيئية التحتية اللازمة لاستخدام وسائل التعامل والدفع الحديثة.

5- تتركز اغلب استثمارات المصارف التجارية في الاصول السائلة وهذا راجع في الاساس الى هيكل تركيبة الودائع حيث تمثل الودائع تحت الطلب ما نسبته 80% من أجمالي الودائع، وايضا عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية في ليبيا بالإضافة الى عدم توفر الضمانات الكافية كل هذا جعل المصارف التجارية فى حالة عزوف في توظيف اموالها في منح قروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

6- عدم وجود سوق مالى فعال في ليبيا حد من قدرة مصرف ليبيا المركزى على استخدام سياسات السوق المفتوحة كأداة من ادوات السياسية النقدية، كما حد من قدرة المصارف التجارية على تنويع استثمارات وتكوين محافظ استثمارية تحقق لها معدلات عائد افضل من الاستثمار في الودائع لأجل والادخارية وشهادات الايداع التي يصدرها مصرف ليسبيا المركزى.

7- ضعف اداء الكادر الوظيفي العامل بالمصارف التجارية اثر سلبا على مستوى ادائها ومستوى الخدمات المقدمة من قبلها.

5-2 التوصيات.

على ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة توصى الدراسة بالتالي.

1- انشاء مصارف جديدة وتحسين الظروف السياسية لدخول مصارف اجنبية بهدف خلق بيئة تنافسية ما بين المصارف والحد من سيطرة مصارف القطاع العام الامر الذى ينعكس بشكل ايجابي على مستوى ادائها وجودة خدماتها.

2- تخلى مصرف ليبيا المركزى عن ملكيته في المصارف التجارية العامة وذلك عن طريق خصخصة تلك المصارف، لكى يتمكن المصرف المركزى من قيام بدوره كجهة رقابية على المصارف وتمكينه من رسم الخطط والسياسة النقدية اللازمة لتحفيز الاقتصاد.

3 – سن القوانين والتشريعات اللازمة فيما يتعلق بالسرية المصرفية لبعث الثقة في الجهاز المصرفى.

4- سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي بهدف جذب المزيد من الموارد المالية الموجودة خارج الجهاز المصرفي بسبب عدم تفضيل اصحابها التعامل بالفوائد الربوية.

5- توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي مثل وسائل الدفع الالكترونية وغيرها من الخدمات المصرفية الالكترونية الاخرى وتفعيل وربط جميع المصارف بنظام المدفوعات الوطني.

6- تفعيل العمل بمكتب المعلومات الائتمانية لتوفير جميع المعلومات والبيانات التي تحتاجها المصارف لتقييم طلبات الائتمان المقدمة اليها' ومساعدة المصارف على تبادل المعلومات الائتمانية فيما بينها.

7- الالتزام بالمعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة المالية' ونشر التقارير والقوائم المالية للمصارف بشكل ربع سنوى وذلك بهدف بث الثقة في الجهاز المصرفى.

8- التركيز على البرامج التدريبية للعاملين بالمصارف لرفع من مستوى قدراتهم ومهاراتهم فما هو جديد بالنسبة للعمل المصرفي.

9- سن القوانين والتشريعات اللازمة لتحول المصارف التجارية الى مصارف شاملة تقوم بجميع الانشطة المالية المختلفة بدلا من اعتمادها على الانشطة التقليدية فقط.

10- منح مجالس ادارة المصارف صلاحيات اكثر فيما يتعلق باتخاذ قراراتهم الائتمانية والاستثمارية الاخرى.

المراجع

Akinsola, Foluso A and Odhiambo, Nicholas M. 2017. The impactof financial liberalization on economic growth in Sub-Saharah Africa. Cogent economic and finance. 5, 2017, pp. 1-11.

Ang, B James and McKibbin, Warwick J. 2007. Financial liberalization, financial sector development and growth: evidence from Malaysia. Journal of development economics. 84, 2007, pp. 215-233.

Asimakopoulos, Ioannis and Athanasoglou, Panayiotis P. 2009. Revisiting the merger and acquisition performance of European banks. MPRA Paper. 31994, 2009, pp. 1-40.

Barth, James R, et al. 2013. Do bank regulation, supervision and monitoring enhance or impede bank efficiency? Journal of banking and finance. 37, 2013, 8, pp. 2879-2892.

Boubakri, Narjess, et al. 2005. Privatization and bank performance in developing countries. Journal of banking and finance. 29, 2005, Vols. 8-9, pp. 2015-2041.

Chortareas, Georgios E, Girardone, Claudia and Ventouri, Alexia. 2012. Bank supervision, regulation, and efficiency: evidence from the European union . Journal of financial stability. 8, 2012, pp. 292-302.

Clarke, George R.G, Cull, Robert and Shirley, Mary. 2005. Bank privatization in developing countries: A summary of lessons and findings. Journal of banking and finance. 29, 2005, Vols. 8-9, pp. 1905-1930.

Di Patti, Emilia Bonaccorsi and Hardy, Daniel C. 2005. Financial sector liberalization, bank privatization, and efficiency: evidence from Pakistan. Journal of banking and finance. 29, 2005, pp. 2381-2406.

Levine, Ross. 2001. International financial liberatizatin and economic growth. Review of international economics. 9, 2001, Vol. 4, pp. 688-702.

Moyo, Jennifer, et al. 2014. Financial sector reforms, competition and banking system stability in Sub-Sahara Africa. Washington,DC : s.n., 2014. pp. 1-47.

Onu, Agbo Joel. 2013. Assessment of the impact of universal banking on bank perormance in Nigeria. European journal of bussiness and manangement. 5, 2013, Vol. 19, pp. 1905-2222.

Oyewole, Simon Oginni, et al. 2013. E-banking and bank performance: evidence from Nigeria. International journal of of scientific engineering and technology. 2, 2013, 8, pp. 766-771.

Pasiouras, Fotios. 2007. International evidence on the impact of regulatons and supervision on banks technincal efficiency: an application of two-stage data envelopment analysis. working paper series. 2007, pp. 1-56.

بربري محمد امين. 2008. التحرير المالي والمصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر. 2008، الصفحات 1-24.

سوزان كرين ، وآخرون. 2003. التطور المالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وشنطن : صندوق النقد الدولي، 2003. الصفحات 1-23.

مصرف ليبيا المركزى. 2000. الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 افرنجى. طرابلس : مصرف ليبيا المركزى، 2000. الصفحات 1-60.

مصطفى كامل رشيد و سيهلة عبدالزهرة مستور. 2017. الاصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج. 2017.

مؤتمر الشعب العام. 2005. قانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر / 2005 مسيحى بشان المصارف. سرت : اسم غير معروف، 2005.

نزار قنوع، طرفة شريقي و رولا غازي اسماعيل. 2009. الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. 1، 2009، المجلد 31، الصفحات 95-111.

هشام صلاح سيد. 2012. خصخصة البنوك بين النظرية والتطبيق. القاهر : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2012. المجلد الاولي.